الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هل من ضرورة لاصلاح التعليم العالي في العراق؟

محمد الربيعي*

ترتبط فلسفة التعليم العالي في اية دولة متطورة بتطور المجتمع وتقدمه، وذلك لان الجامعات هي المعقل الاساسي والرئيسي لبناء القدرات والمهارات وتطوير وتحسين اداء الافراد في المجتمع. والفرق بين المجتمعات هو فرق الانسان بما يحمله من علم وفكر وثقافة وقدرة على الابداع والانتاج والتطوير.
واقع الحال في العراق، والامر بات عاديا في مجتمع غير مستقر، ان ادوار الجامعة قد تقلصت في بناء الانسان فهي تواجه مشكلات كثيرة يعرفها القائمون عليها وتحديات جسام تكبل من دورها وتعيق حركتها، وهي تحديات ترتبط بواقع المجتمع العراقي الذي يحمل اثقالا كبيرة تحول من دخوله الى عالم مجتمع المعرفة وانتاجها وبالتالي تحويلها الى قوة اقتصادية واجتماعية ترقى بالبلاد الى مصاف الدول المتطورة.

ولربما اهم هذه التحديات هي تنمية مهارات الانسان وتطوير اداءه وهي من مهمات الجامعات وعلى عاتقها يقع توفير اليات ونظم تستند الى تقنيات المعرفة لتساعد الانسان العراقي دخول مجتمع المعرفة والمشاركة في انتاج المعارف العالمية.

ولكي تتجاوز الجامعات العراقية حالتها الراهنة تحتاج الى خطط واضحة ومنهجية علمية، ووضع ضوابط لتقنين عملية الاخذ بتجارب الجامعات المتطورة لتطوير التعليم العالي العراقي. ومن الملاحظ انه على الرغم من محاولات منح الجامعات استقلالية نسبية، وهي محاولات جدية وتنم عن ارادة متفهمة لضرورة التغيير، نرى ضعف استغلال هذه الاستقلالية لتطوير عملها والتخلص من مشكلاتها التي تمنعها من اداء رسالتها بحيث تساير الجامعات الاخرى لان مثل هذا الهدف لا يتحقق الا بإصلاح القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لشؤون الجامعات وزيادة التمويل المالي بدرجة كبيرة وضع خطة استراتيجية جديدة وآليات تنفيذ لتطوير الجامعات في العراق بحيث تصبح الجامعات بالإضافة إلى كونها مؤسسات أكاديمية اجهزة تدريب لاشباع مطالب سوق العمل الوطني وانتاج المعارف بمستوى الاسواق العالمية وبتطبيق معايير الجودة والتميز. ويحتاج نظام الاصلاح الى قيادات سياسية وادارية وجامعية تفهم قيمة الاصلاح وضرورته وتدرك الحاجة الى مراجعة النظام الجامعي باهدافه وبرامجه وطرقه من منظور الجودة ومن حيث ملائمته لسوق العمل واحتياجات المجتمع، وبما تتطلبه مهمة الجامعة في التنوير والتثقيف ضد الافكار الظلامية والتعصب والغاء الاخر. كما لابد لهذه القيادات من معالجة مشكلة جمود الهيكل التنظيمي لنظام التعليم العالي. ولعله من المفيد ايضا التأكيد على هدف اساسي في عصر ثورة المعلومات والتكنولوجيا وهو ضرورة التكيف السريع مع التغيرات المعرفية العالمية، وما يستلزمه ذلك من تطوير وتنمية اعضاء هيئات التدريس مهنيا وعلميا وثقافيا، واعتبار البحث العلمي عامل اساسي في انتاج المعرفة ومن خلاله تتفاضل الجامعات وبه يتميز عضو هيئة التدريس.

لماذا الاصلاح؟

الاصلاح عملية ضرورية للتعليم العالي في العراق كما كانت عليه البريسترويكا، اي اعادة البناء بشكل صحيح سليم، بعيدا عن الترميم والترقيع، بناء مبني على اسس علمية كما تبنى عليه الجامعات في الدول المتطورة، بناء على الصراحة والموضوعية، وهو بناء يحتاج الى تفكيك وتهديم بعض اجزاء النظام القديم، فلا اصلاح بدون تهديم، والاصلاح لا يتحقق بدون دفع ثمن سياسي واجتماعي ومالي وقد يكون الثمن باهظا لذلك يتطلب الاصلاح ارادة وقوة وجرأة وبالطبع معلومات كبيرة عن واقع الجامعات العالمية ومعرفة بمتطلبات سوق العمل وبالواقع الاقتصادي والاجتماعي.
الاصلاح يوفر لنا مشروعا اكاديميا حديثا للجامعات للاندماج في عالمنا الجديد، عالم التقنيات الحديثة للتعليم والتعلم ولبناء البنية المعلوماتية والمعرفية بحيث يصبح التعليم الجامعي انعكاسا لسوق العمل وحاجة المجتمع ولتحويل المجتمع من سوق استهلاكي الى مركز للانتاج والابداع والابتكار وبالتالي الى تجديد دعائم قوتنا وترسيخ امننا الاقتصادي.
ويبدو لنا كخلاصة ان المنظومة الجديدة التي سيؤدي لها اصلاح النظام الجامعي ستعتمد في مفاصلها الرئيسية على:
١- المنافسة بين التدريسين داخل الجامعة وبين الجامعات
٢- الإدارة اللامركزية والمرونة التنظيمية والهيكلية بحيث تكون ملائمة لقبول التغيير السريع والمستمر.
٣- التعاون الأكاديمي والعلمي مع جامعات الدول المتطورة.
٤- زيادة هائلة في التمويل وإيجاد مصادر اخرى للتمويل
٥- تنمية مستوى كفاءات ومؤهلات التدريسين والباحثين.
٦-تطوير المناهج وطرائق التدريس.
٧- نظام فاعل لتقيم الجودة وتوفير الحوافز.

الدعائم الاساسية للاصلاح

يواجه التعليم العالي في العراق تحديات عظيمة تملي عليه الإقدام على تغييرات جذرية في الانظمة والبرامج الادارية والاكاديمية، وعمليات تجديد حتى تتمكن جامعاتنا التي تجتاز أزمة قوى بشرية ومادية عميقة أن تتجاوز الاعتبارات الاكاديمية والمالية، وتستوعب قدرة على التحفيز وابداع أكثر عمقا ودون التقليل من اهمية ما تحقق في السنوات السابقة ولا المبالغة بها. ومن هذا يبدو لي انه لابد للجامعة العراقية من تبني وسائل وطرق تسعى لتحقيقها لكي تحقق سمعة محلية وعربية وعالمية للشهادات وسمعة عالمية للبحوث العلمية ، وذلك عن طريق امتلاك بنى تحتية شاملة تتضمن بنايات وقاعات ومختبرات مجهزة تجهيزا عاليا ، وبوجود علماء ومربين في الجامعة متميزين عالميا ، وان تكون بيئة الجامعة بيئة حرة وجوها مفعم بالحرية والتقدير وفيها يحترم الرأي وبدون تدخل او ضغوط خارجية ، ومن الضرورة ان يكون لها إمكانيات مالية ملائمة وقوة أكاديمية مؤهلة تستمر في التعلم مدى الحياة، بالاضافة الى طموح منتسبيها اللامتناهي لتحقيق الجودة الشاملة وتبوؤ مستوى عالميا في سلم الجامعات العالمية. واي شئ اقل من تحقيق هذه الاهداف والمؤشرات لن يؤدي الا الى بقاء الجامعة تنتج معدات غير مرغوب بها ولا تستطيع منافسة المنتجات العالمية.
وهناك عدد من المعالم المعيارية التي ارى ضرورة تحقيقها لكي تتطور الجامعة يمكن اجمالها بما يلي: استقلالية الجامعة، اعادة انشاء نظام التعليم الجامعي على اساس المرونة والكفاءة، زيادة واستقرار مصادر التمويل، تأكيد التنافسية بين الجامعات والمؤسسات العلمية وبين العلماء، مرونة الانظمة التربوية والبحثية، منع التدخل السياسي في شؤون الجامعات، تطوير العلاقات مع الجامعات الوطنية والعالمية، التنمية المستمرة لقدرات اعضاء الهيئات التدريسية، ادخال المعلوماتية في كل مفاصل الجامعة، زيادة التفاعل بين التخصصات.

ومواجهة هذه التحديات يتطلب اصلاحا للنظام التعليمي والاكاديمي والمالي بحيث يتضمن:

١- التحول من التعليم الى التعلم والتأكيد على نشاط الطالب وانتاجاته من خلال اعادة انتاج معارف الاخرين وابتكار اخرى جديدة، فضلا عن ضرورة الارتقاء بمستوى اداء التدريسي. وهذا يعني تحويل الطالب من دوره السلبي أي تلقي المعلومات فقط الى دور ايجابي يعتمد بدرجة كبيرة على استنباط المهارات والمعلومات بنفسه وبمشاركة زملائه ، وحيث يتطلب منه (اي الطالب) اتقان جميع ما اكتسبه من مهارات الدروس.
٢- احراز الجودة لتصبح الجامعة مؤسسة لتكوين كوادر تلائم عصر اقتصاد المعرفة المدعوم بتكنولوجيا المعلومات. وضمان الجودة او النوعية العالية يحتاج الى ادوات تقييم انتاجية لكي توفر اجابات واضحة لما هي رؤية الجامعة والاهداف التي تسعى لتحقيقها؟ كيف يمكن قياس نجاح الجامعة؟ ما هي انظمة التقييم وقياس النوعية والجودة؟ وما هي المواضيع التي تسعى الجامعة لتحقيق الصدارة والتميز فيها؟ وقياس الجودة لن يضمن احرازها مالم يكون هناك جهاز ملائم لمعالجة المشاكل وجهاز للتطوير يعتمد على اموال كافية وخبرة وتجارب جامعات الدول المتطورة.
٣- تحقيق مبدأ استقلالية الجامعة وضمان الحرية الاكاديمية والانفتاح كدعامات اساسية للاصلاح. ان تطبيق مفهوم استقلالية الجامعة يعتبر الضمانة الرئيسية لاداء الاستاذ لمهماته الاكاديمية وكذلك للتخلص من قبضة الثقافة البيروقراطية والقناعات الجاهزة، والاستقلالية تشجع الاختلاف في المناهج الدراسية بين الجامعات المختلفة وبما يتناسب مع قدرات كل جامعة وامكانياتها البشرية وحاجة مجتمعها، وفي هذه الوصفة يكون لقيادات الجامعات حقوق كاملة في ادارة الجامعات وهذا لا يعني فقط رئاسة الجامعة وانما تشمل الاقسام والكليات، وعندئذ يكون حجر الاساس في ادارة الجامعة هو الاستاذ، والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها هو جوهر ادارتها، لذلك يتطلب تحقيق الاستقلالية تحول جذري في مفهوم القيادة والادارة والتخطيط والعمل بمستوياته المختلفة. ويمكن عند تحقيق الاستقلالية ان تتحرر من بعض القيود التي تمنعها من دخول السوق الوطني والعالمي في البحث عن افضل الاساتذة واغرائهم وذلك بتقديم عروض تتناسب مع خبرتهم ورواتبهم في الدول المتطورة، وبحيث تتمكن من زيادة راتب الاستاذ الكفؤ والمنتج والتنافس مع الجامعات الاخرى من اجل تطوير كادرها التدريسي.
٤- الإنفاق بسخاء على البنية التحتية للجامعات ومؤسسات التعليم الاخرى، وإقامة المشاريع التعليمية. ان اي اصلاح بدون توفير اموال جديدة وكافية لا يمكن ان يحقق الغاية منه. ولعل مقارنة بسيطة بما تصرفه بعض الدول على قطاع التعليم العالي توضح لنا مدى إهمال الدولة العراقية للتعليم الجامعي، وعدم تقديرها لدور الجامعة في التنمية، فالدولة في أحسن الحالات تعتبر الدعم المادي للجامعات وللعلماء والبحث العلمي دعما يسجل في خانة الأموال المفقودة، فكل ما يصرف على الجامعة من غير رواتب الأساتذة (علما أن الرواتب لازالت تشكل أكثر من ٨٠٪ من ميزانيات الجامعات) هي أموال ضائعة. ومع هذا تبقى مسؤولية الدولة ثابتة ما دامت تدرك كامل الإدراك بان الجامعة لن تتطور إلا بتوفير الأموال اللازمة لكي ترفع من مستوياتها الأكاديمية والتأهيلية والتنافسية والإبداعية، وبأن الجامعات الأهلية لا يمكن لها أن تكون بديلا عن الجامعات الحكومية، ولذلك عليها لزوما ووجوبا التعامل مع التعليم العالي والجامعات بصورة اكثر إيجابية والإسهام في تأهيلها وإغنائها، أما تجاهل ذلك فسيعني مزيدا من التخلف. انه من الطبيعي لكي نضمن نجاح اية عملية اصلاحية للتعليم العالي لابد من توفير المخصصات المالية الكافية للجامعات ومراكز البحث العلمي. اما مراقبة الصرف فيتم من قبل لجان على صعيد الجامعة والكلية والقسم تشرف على ادارة وتنظيم ومراجعة سياسة وتقييم مواضيع الدراسة والبحث والاشراف على عملية صرف الاموال اللازمة ومعالجة ضعف وتخلف المردودية مما يتطلب من كل قسم وضع خطة عمل وبرنامج لدعم الاستاذ في مجال حاجته لمواد التدريس او البحث واعتبار المالية جزء لا ينفصم من مهمات القسم الرئيسة. كما لابد من وضع الية عمل جديدة لتقديم الحوافز الملائمة للاستاذ الجيد بحيث تعتمد على مبادئ التقييم العلمي العالمي. كما يتم دعم التجديد والابداع وتوفير الحوافز لمن يتبنون البحث والتطوير، ومكافأة المبدعين والعلماء وتوفير فرص حقيقية لهم لتحقيق الرفاهية والتميز في المكانة الاجتماعية. ولابد ان يتم تمويل الجامعات وغيرها على اساس المفاضلة من حيث مستوى الجامعة الوطني والعربي والعالمي.
٥- اعادة بناء الهكلية الادارية والاكاديمية للجامعة بما يساير التطور العالمي في الادارة الجامعية، وان تحذو حذو الجامعات الامريكية والاوربية في التقدم والرقي، ولابد للهيكلية الادارية ان تعكس وتمثل وتديم رؤى واهداف الجامعة لكي تتمكن قيادات الجامعة من تنفيذ خطة الجامعة في تدريب الكفاءات واجراء البحوث بالمستوى العالمي وتحقيق المهمات الاخرى المرتبطة بكونها مؤسسة اجتماعية وثقافية. كما انه من الضروري ان تعكس هذه التركيبة الارتباط العضوي بين المهات الادارية والاكاديمية في الجامعة، وان تحقق نوعا من الاستقرار التنظيمي وذلك عن طريق اختيار افضل العناصر القيادية في الادارة، وضمان بقاء هذه القيادات لفترة طويلة نسبيا ولا يتم تبديلها الا على اساس قانوني يضمن سلامة العمل الاكاديمي ولا يضر بسمعة الجامعة وبمركزها العلمي. وبالرغم اني لا ارغب هنا من اقتراح نظام اداري واكاديمي معين الا اني ارى في نظام ادارة الجامعات المتضمن لمجلس امناء يتكون من اعضاء متميزين من مجتمع ومحيط الجامعة ومجلس اداري يضم رئيس الجامعة ونوابه ومدراء مجاميع الكليات المتشابه التخصصات كمجموعة الدراسات العلمية ومجموعة الدراسات الانسانية ، هذا بالاضافة الى مجلس اكاديمي يضم عمداء الكليات او رؤساء الاقسام العلمية واساتذة منتخبون. واخيرا، نحب ان نؤكد بأن الاصلاح الشامل لنظام التعليم العالي والبحث العلمي اصبح ضروريا للولوج في القرن الواحد والعشرين، وان مسألة العلاقة بين التدريب وسوق العمل هي المسألة الأساس في أي مشروع للإصلاح الجامعي واستقلالية الجامعة، بالاضافة الى ان عملية الاصلاح والتطوير وتغيير القوانين غدت حتمية لا مناص منها.

جامعة دبلن، ايرلندا

لليسار در

الخبر الكاذب

حسين عبدالرازق

وجهت أحزاب الائتلاف الديمقراطي (حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدي وحزب الوفد والحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب الجبهة الديمقراطية) الدعوة لأكثر من ١٠٠ من القيادات السياسية والحزبية والفكرية والنقابية وقيادات المجتمع المدني - ما يزيد علي نصفهم من غير أحزاب الائتلاف الديمقراطي - للمشاركة في (مؤتمر الإصلاح الدستوري) الذي عقد يوم السبت الماضي (١٣ مارس) تحت شعار (البديل الآمن للوطن)، والذين شاركوا في هذا المؤتمر أو تابعوا مناقشاته،

أدركوا عمق الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها مصر في ظل احتكار الحزب الوطني ورئيسه للسلطة لمدة تزيد علي ثلاثة عقود، وضرورة التغيير بدءا بالتغيير الدستوري والسياسي كمدخل للتغيير الشامل من أجل مجتمع أفضل يقوم علي دولة مدنية ودستور مدني ديمقراطي وتحقيق العدل الاجتماعي وحقوق المواطنة كاملة لجميع المصريين، وتوفير الحريات العامة والخاصة وصيانة حقوق الإنسان طبقا للمواثيق والاتفاقات والعهود الدولية، وضمان التداول السلمي للسلطة، وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية تنحاز لمصالح الوطن والشعب، وتهيئة المناخ الدافع لمشاركة المواطن المصري في مواجهة المشاكل المتراكمة والمتفاقمة التي تمسك بخناق الوطن.
وبينما المؤتمرون منغمسون في النقاش ومحاولة بلورة برنامج العمل والحركة من أجل التغيير، والحرص على دعوة جميع الأحزاب والقوى والتجمعات والحركات الاحتجاجية للعمل معا من أجل التغيير.. كان هناك من يدبر ويخطط لإطفاء أي بصيص نور يؤدي إلي فتح باب التغيير والإصلاح، وهكذا نشرت صحيفة المصري اليوم في صدر صفحتها الأولى خبرا يقول عنوانه (المانشيت) (صفقة بين الوطني والوفد تضمن ٢٣ مقعدا للوفديين في البرلمان مقابل تحجيم الإخوان وعدم التعاطف مع البرادعي)، والخبر جزء من مقال كتبه (د. عمار علي حسن) في نصف صفحة ٩ في نفس الصحيفة، والخبر - إذا صح - ينسف كل ما تحقق في (مؤتمر الإصلاح الدستوري) ويثير الشك والخلاف بين أحزاب الائتلاف الديمقراطي ويصادر إمكانية أن تعمل كل قوى التغيير معا.
ولكن الحقيقة أن الخبر سقطة صحفية وسياسية بامتياز، فالخبر لا يتمتع بأي مصداقية، فمصدره (قيادي وفدي بارز) حسب الصحيفة، أي أنه مصدر مجهول، يذكّر من كان له شرف الاعتقال والمحاكمة السياسية في السبعينات عندما كانت مباحث أمن الدولة تقدم مذكرة تحريات ضد من تقبض عليهم تتضمن اتهامات عديدة تصل للتآمر على قلب نظام الحكم والدستور استنادا إلي (مصادر) ترفض الكشف عنها، وبالتالي استبعد القضاء المصري كل ما هو منسوب لهذه المصادر المجهولة، إضافة إلي وقوع محرر الخبر في أخطاء ساذجة مثل ذكر اسم مرشح الوفد الذي يزعم أن (الصفقة) تضمنت إخلاء إحدى الدوائر له، بينما يعلم القاصي والداني أن مرشح الوفد في هذه الدائرة هو شخص آخر.
وتوقيت النشر عن هذه الصفقة المزعومة، والتي لم يحدد الخبر تاريخها ومن من الوفد والوطني قام بالمباحثات التي أدت إلي إبرامها، يشير بوضوح إلي أن هدفها الشوشرة علي مؤتمر أحزاب الائتلاف الديمقراطي لإصلاح الدستور، ومحاولة إجهاض نتائجه الإيجابية، فالخبر تم تحريره ودفعه للمطبعة والمؤتمر منعقد (السبت ١٣ مارس) ونشر في اليوم التالي (الأحد ١٤ مارس) ولجنة صياغة البيان الختامي للمؤتمر تبدأ اجتماعاتها، وقبل ٢٤ ساعة من المؤتمر الصحفي لرؤساء الأحزاب الأربعة لإعلان البيان الختامي (الاثنين ١٥ مارس).
ومما يؤكد أن هناك خطة واضحة يجري تنفيذها - بصرف النظر عن صدق ما نشر أو كذبه - إصرار (المصري اليوم) على متابعة النشر رغم النفي الرسمي للوفد وتقديمها لبلاغ للنائب العام يتهم فيها (المصري اليوم) ومحرر الخبر والمقال بارتكاب جرائم القذف والسبة ونشر أخبار كاذبة، فعناوين المصري اليوم في الصفحة الأولى والرابعة كانت علي النحو التالي.. جدل في الأوساط السياسية بعد كشف صفقة الوطني الوفد - الكشف عن صفقة (الوطني والوفد) يهز الأوساط السياسية - خبراء صفقات الوطني مع الإخوان أكثر منطقية - وصف الإخوان بصفقة (الوطني والوفد) بـ (المشينة) ويطالبون المعارضة بالاتحاد، وهكذا.
ودخلت صحف (خاصة) أخرى على نفس الخط، والهدف الواضح هو محاولة إجهاض نتائج مؤتمر الإصلاح الدستوري، والتشهير بأحزاب المعارضة، والأحزاب عامة، وكراهية الأحزاب ومحاولة هدمها ليس جهدا حكوميا فقط، ولكن هناك تيار من بعض (غير المنتمين) أو (المستقلين) يكرس جهده لنفس الهدف، رغم أنه يقدم نفسه كمعارض!. وليس معنى كلامي أن الأحزاب المعارضة وأحزاب الائتلاف الديمقراطي الأربعة تحديدا فوق النقد أو بلا أخطاء، فالمؤكد أن هناك انتقادات أساسية يمكن توجيهها لكل حزب علي حدة وللأحزاب الأربعة مجتمعة، ووثائق حزب التجمع مليئة بأشكال النقد الذاتي منذ تأسيسه. وليس كافيا المواجهة الإعلامية والسياسية لهذه السقطة الصحفية، فلابد من أن يقول القضاء كلمته في ارتكاب صحفي أو صحيفة لجرائم الخبر الكاذب والقذف والسب، ولابد أن تطبق نقابة الصحفيين ميثاق الشرف الصحفي وتسأل محرر الخبر وكاتب المقال ورئيس التحرير المسؤول، فالتدهور الحاصل في الوسط الصحفي والحياة السياسية يحتاج لمواجهة حاسمة.

حارة أم الحسيني

فريدة النقاش

يعرف النشطاء السياسيون والمناضلون اليساريون شهدي عطية الشافعي مناضلا شيوعيا، جري قتله تحت التعذيب في السجون الناصرية فجر ١٥ يونيو ١٩٦٠، وكان سجنه وقتله ضمن عشرات آخرين ذروة من ذرى تراجيديا العلاقة بين اليسار والحكم الناصري، مازالت بعض فصولها لم تكتب، وإن كان الزميل والباحث في شؤون الفلاحين (عريان نصيف) قد أرسى تقليدا رائعا حين أسس لجنة تخليد شهداء اليسار وأخذ يجمع الكتابات والحكايات ويسجلها، ويلقي الضوء علي أسماء مجهولة وعطاء بلا حدود آن له أن يتعرف عليه الجمهور الواسع ليقرأ هذه الصفحة شبه المجهولة من تاريخ الكفاح الوطني.
إضافة لنضاله السياسي الذي لم يتوقف إلا بتوقف أنفاسه كتب (شهدي عطية الشافعي) رواية (حارة أم الحسيني) وقصصا أخرى جمعها وقدم لها مؤخرا الشاعر والناقد (شعبان يوسف) مؤسس ورشة الزيتون في مقر حزب التجمع شرق القاهرة ونشرها المجلس الأعلي للثقافة.
وهكذا يظهر لنا وجه آخر لشهيد اليسار كاد يغيب تماما عن الجميع، حتي عن رفاقه، هذا الوجه مجهول ولحقه الإلغاء وهو وجهه الأدبي والإبداعي.
ويعرف دارسو تراث الشيوعيين المصريين أن هناك نماذج إبداعية وفنية بلا حصر كتبها هؤلاء في السجون والمنافي المخابئ التي لجأوا إليها من البطش، وهي من الغنى والثراء والتنوع لدرجة يمكن أن تصبح موضوعا لبحث مدقق، ولعل لجنة تخليد شهداء اليسار أن تضع مثل هذه المهمة علي جدول أعمالها وتكلف باحثين بها.
تنتمي الرواية القصيرة (لشهدي) إلي تراث الواقعية وتطرح الإشكالية الرئيسية للواقعية الاشتراكية التي بقيت حتي الآن مثار جدل واسع في الساحة النقدية والتي يسجلها الكاتب والمناضل الراحل سعد التايه، في تقديمه للرواية لدى نشرها مسلسلة في جريدة المساء في منتصف الخمسينيات إبان رئاسة خالد محيي الدين لتحريرها حين يقول (إن شهدي الذي نال درجة عالية من الثقافة، وقرأ كثيرا من ألوان الأدب الغربي، وتأثر كثيرا بألوان من المدارس الفكرية، ولكنه خرج منها إلي الواقعية في الأدب، إلي تصوير الحياة بخيرها وشرها، ولكنها ليست الواقعية التي تتناول جانبا واحدا من الحياة، الجانب المظلم، فالمؤلف يري هناك نورا وأملا حتي في أشد الأركان إظلاما في الحياة، ولهذا جاءت قصته تحلل الحاضر ولكنها تتطلع في الوقت نفسه إلي المستقبل).
واستشراف المستقبل من قلب حركة الحاضر، استماعا إلي الدبيب الداخلي الغامض لعملية تشكل هذا المستقبل المختلف الذي يمكن أن يكون أفضل أو أسوأ، طبقا لمعطيات الواقع، ووعي الطبقة المتطلعة للانفلات من أسر الماضي هو المحور الرئيسي للواقعية الاشتراكية والذي يميزها عن الواقعية الطبيعية أو التقديرية، ويتشكل ذلك كله فنيا في ما لا نهاية له من التفصيلات والمفردات والشخصيات والعلاقات.
تنهل الرواية من الذاكرة.. ذاكرة الأسطى سيد ابن الريف الذي هاجرت أسرته إلي المدينة وهو في السابعة إلى الإسكندرية التي جاءها (حافي القدمين، عاري الرأس لا يلبس سوى جلباب علي اللحم) وهو ما يعيد إلى الأذهان توا رواية (الرحلة) (لفكري الخولي) والتي تنتمي لتراث اليسار المجيد، وتسجل برهافة وعمق الكيفية التي خرجت بها الطبقة العاملة المصرية من قلب الفلاحين مع صور مضيئة من كفاحها ووعيها بذاتها كطبقة وعبر حكايات الحارة الممتعة واللاذعة في قسوتها والمكتوبة بقدرة العارف بأدق تفاصيلها ينتهي الأمر بالولد المشاغب (سيد) إلي الطرد من المدرسة هو الذي تمرد علي الوصاية ورفض أن يكون (مطيعا)، كما ينبغي للتلميذ طبقا للمواصفات الشائعة فقام بانتزاع (المسطرة من يد خاطر أفندي في حركة سريعة عصبية وليكسرها نصفين).. ثم.. انهال خاطر أفندي بالركل واللكم، ودارت رأس سيد فلم يدر إلا وأسنانه تنهش يد خاطر أفندي (نهشا).
خرج سيد من المدرسة ليصبح عاملا جزاء دفاعه عن نفسه وكرامته واحترامه لذاته كآدمي، وهناك عند النجار الذي سلمه له أبوه عقابا يقدم (شهدي) صياغة تقريرية إنشائية لأمله هو في الطبقة العاملة، نشعر معها أن الرواية انقطعت رغم أنها كانت في حاجة للاستكمال، ويلخص رسالته بطريقة غير فنية حين يقول المعلم (حمودة) لسيد (إحنا الصنايعية.. إحنا كل حاجة بص كده للبيوت دي مين اللي بيبنيها إحنا الصنايعية، شوف الهدوم اللي كل الناس بتلبسها مين اللي بينسجها ويغزلها؟ برضه إحنا الصنايعية.
أبى (شهدي) القابض علي رسالته إلا أن ينهي روايته الوحيدة بمنشور سياسي، ولعله لو كان قد أفلت من يد الجلاد، لقدم لنا أعمالا أفضل وأجمل.